الاجتماع المشترك للوزاري الخليجي والأردن والمغرب:

دعم الشراكة المتميزة والارتقاء بها استجابة لتطلعات الشعوب

تعزيز مسيرة التنمية والاستثمار وخدمة المصالح والأهداف المشتركة

الرياض - واس

أكد الاجتماع الوزاري المشترك الخامس بين وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية الذي عقد في الرياض أمس ارتياحه للتقدم المستمر في العمل المشترك لتحقيق الشراكة الإستراتيجية وفق خطط العمل التي تم إقرارها في الاجتماعات السابقة لوزراء الخارجية في دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة والمغربية.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي صدر أمس عقب اختتام أعمال الإجتماع الوزاري المشترك.

وقال البيان : إنه تنفيذا لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، بشأن إرساء شراكة إستراتيجية متميزة تستجيب لتطلعات شعوب هذه الدول إلى مزيد من التقدم والرقي، وتساير المتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم. وانطلاقا من العلاقات الوثيقة القائمة بين قادة وشعوب هذه الدول، والروابط الأخوية والتاريخية المتينة التي تجمع بين شعوب هذه الدول وقيمها ومصالحها المشتركة، وإيمانها بأهمية التضامن والتكامل بين الدول العربية، والتزامها بمبادئ الأمن والسلام الدوليين، وإسهامها في إرساء دعائمهما، بما يحفظ استقرار الدول وسيادتها ووحدة أراضيها ويجنبها خطر النزاعات السياسية والصراعات الطائفية، ويرسخ أسس التعاون المشترك القائم في مختلف المجالات،ويمكنها من استكشاف آفاق جديدة لدعم علاقات التعاون الثنائي والارتقاء بها.

وأشار البيان أنه بهدف تقييم ومتابعة النتائج التي تم تحقيقها في إطار الشراكة الاستراتيجية القائمة بين مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، دعما لهذه الشراكة والارتقاء بها إلى مجالات أرحب، تستجيب لتطلعات التنمية وتساير المتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم والمنطقة، وعملا بمبدأ التشاور والتنسيق بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي السفير المفتش العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، بمشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون، اجتماعهم المشترك الخامس، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في ٩ مارس ٢٠١٦م.

وأوضح البيان أن الاجتماع الوزاري المشترك ثمن نتائج الزيارات المتبادلة والتواصل المستمر بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، التي عكست الأهمية التي يوليها القادة لتطوير العلاقات المتميزة التي تربطها، وحرصهم على وضع الإطار الأمثل لشراكة إستراتيجية متميزة تهدف إلى تعزيز مسيرة التنمية والاستثمار، وتخدم المصالح والأهداف المشتركة. وقال البيان الختامي إن الوزراء أبدوا ارتياحهم للتقدم المستمر في العمل المشترك لتحقيق هذه الشراكة الإستراتيجية وفق خطط العمل التي تم إقرارها في الاجتماعات السابقة لوزراء الخارجية في دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة والمغربية، والتي حددت أبعاد تلك الشراكة وأهدافها وغاياتها التفصيلية، والآليات والبرامج اللازمة لتنفيذها خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨).

وأوضح البيان أن أصحاب المعالي الوزراء اعتمدوا توصيات اللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، واللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة المغربية، التي عقدت اجتماعاتها في المملكة العربية السعودية في ٨ مارس ٢٠١٦م، وتوصيات فرق العمل المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية في إطار خطط العمل المشترك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨م، التي تم اعتمادها في اجتماعهم المشترك الثاني في نوفمبر ٢٠١٢م. وبين البيان أن الوزراء اطلعوا على ما توصلت إليه فرق العمل المتخصصة في مجال التعاون الاقتصادي، والشباب، والنقل، والاتصالات، والصحة، والثقافة، والكهرباء والمياه والصرف الصحي، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي، والسياحة والآثار، والتنمية الاجتماعية. والتي عقدت اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة ومدينة عمّان ومدينة الرباط، وأشاد الوزراء بما حققته اللجنتان المشتركتان وفرق العمل من إنجازات، ونتائج إيجابية خلال الفترة الماضية.

وأبدى الوزراء ارتياحهم لسير العمل في تنفيذ التعهدات التي قدمتها دول مجلس التعاون لتمويل المشاريع التنموية في قطاعات مختلفة بكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، والتي دخل معظمها حيز التنفيذ، بما سيعود بالمنفعة والخير على مواطني هاذين البلدين.

ورحب الوزراء في بيانهم بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، رغبة منهما في تطوير التعاون في المجال الثقافي والحضاري المشترك، الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتطوير وتوثيق عرى الأخوة والتعاون التي تربطهما.

وقال البيان إنه في موضوع القضايا الإقليمية والدولية واستنادا إلى التشاور والتنسيق المستمر بين مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، فقد عكست مباحثات الوزراء تطابق وجهات النظر بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وعبر الوزراء عن مواقفهم الثابتة والراسخة حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث أدان الوزراء استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، والإجراءات الإسرائيلية لتغيير هوية القدس الشريف ومعالمها، واستمرار الاستيطان والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وأدانوا بشدة الانتهاكات التي تقترفها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني والتصعيد الخطير في الهجمات المنهجية التي تقوم بها إسرائيل على المسجد الأقصى والقدس الشريف، بهدف تقسيم المسجد المبارك زمنيا ومكانيا، وتهويد القدس الشريف وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، وكذلك الاعتداءات المتكررة من المسئولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الانسان ، وناشدوا المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته ، واتخاذ كل ما من شأنه حماية الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية ، ودعوا إلى تكثيف الجهود للضغط على إسرائيل من أجل حملها على إيقاف هذه الممارسات التي تخرق قرارات الشرعية الدولية والقيم الإنسانية.

وأشاد الوزراء "بإعلان جاكرتا" الصادر عن القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الاسلامي حول فلسطين والقدس الشريف التي عقدت خلال الفترة ٦-٧

دعوة المجتمع الدولي لدعم اللاجئين السوريين وتفعيل مبدأ مشاركة الأعباء

مارس ٢٠١٦م، وأكدوا على دعم عقد مؤتمر دولي للسلام يؤسس لمسار دولي جديد من أجل النهوض بالجهود الرامية لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧م، وفقا لجدول زمني واضح ومحدد.

ودعا الوزراء إلى حشد الدعم للتحرك العربي والإسلامي لنصرة القضية الفلسطينية، والاستئناف الفوري لمفاوضات السلام المؤدية إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والعمل على حل سلمي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

كما أكدوا عزمهم على تقديم الدعم اللازم وصولاً إلى حل شامل ودائم يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، ويحل جميع قضايا الوضع النهائي، ويؤدي إلى أمن وسلام اقليمي شامل، مطالبين مجلس الأمن بإصدار قرار لتوفير الحماية الدولية وانفاذ قراراته ذات الصلة لا سيما القرار (٩٠٤) لعام ١٩٩٤ والقرار (٦٠٥) لعام ١٩٨٧ القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس لوقف انتهاكات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الجسيمة والتي تشكل اخلالا وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، وذلك بصورة فورية. وشددوا على أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أساسية في طريق تحقيق سلام دائم وشامل.

وأشاد الوزراء بدور المملكة المغربية ولجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية وذراعها الميداني، وكالة بيت مال القدس الشريف، في حماية المسجد الأقصى والقدس والمقدسيين.

كما أشاد الوزراء بالجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الدفاع عن القدس ومقدساتها في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وخصوصا عمل الأوقاف الاسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية.

كما أشادوا بالدور الأردني لوقف كل الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتكررة على الأماكن المقدّسة وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وكذلك وقف المحاولات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها، وجددوا الرفض لكل المحاولات الإسرائيلية للمساس بالرعاية والوصاية الهاشمية.

وفيما يتعلق بالإرهاب، أكد الوزراء على مواقفهم الثابتة لنبذ الإرهاب والتطرف ، بكافة أشكاله وصوره ، ومهما كانت دوافعه ومبرراته ، وأيا كان مصدره، وضرورة تجفيف مصادر تمويله. وأكدوا التزامهم بمحاربة الفكر المنحرف المتطرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه.

كما أكدوا أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية ، الداخلية والخارجية ، مشددين على وقوفهم ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم، واستمرار المشاركة الفاعلة في التحالف الدولي لمحاربة ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي.

وشدد الوزراء على ضرورة التعامل بكل حزم مع ظاهرة الإرهاب الخطيرة، والحركات الإرهابية، مشيدين بجهود دولهم في هذا الخصوص على كافة المستويات الدولية والإقليمية.

وثمن الوزراء قدرة وكفاءة الأجهزة الأمنية، وما حققته من عمليات استباقية وكشفها لخلايا ارهابية والعمل على اقتلاع جذور هذه الآفة الخطيرة والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة مع التأكيد على ضرورة وأهمية تكثيف التعاون بين كافة دول العالم لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وعلى أهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بنيويورك، وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.

كما ثمن الوزراء مبادرة المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالف إسلامي عسكري لمكافحة الارهاب والتطرف مؤكدين على أهمية هذا التحالف في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الارهاب.

وأكد الوزراء على القرار الصادر عن الدورة (٣٣) لمجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٦م الذي عقد في العاصمة التونسية، والذي قرر فيه اعتبار حزب الله حزبا ارهابيا، وذلك لما يقوم به من أعمال خطرة لزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي في بعض الدول العربية.

وأشاد الوزراء بجهود الأجهزة الأمنية بمملكة البحرين التي تمكنت من احباط مخطط إرهابي (يناير ٢٠١٦) وإلقاء القبض على أعضاء التنظيم الارهابي الموكل إليه تنفيذ هذا المخطط، والمدعوم من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الارهابي، والذي كان يستهدف تنفيذ سلسلة من الأعمال الارهابية الخطيرة في مملكة البحرين.

وجدد الوزراء تأكيدهم على دعم حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة. واعتبروا أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث لاغية وباطلة ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث. وجدد الوزراء دعوتهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية، للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأعرب الوزراء عن رفضهم التام للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، مؤكدين ادانتهم الشديدة للاعتداءات على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية، محملين السلطات الإيرانية المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال الإرهابية وذلك بموجب التزامها باتفاقيتي فيينا لعام ١٩٦١م وعام ١٩٦٣م، ومقتضيات القانون الدولي، التي تفرض على الدول مسؤولية حماية البعثات الدبلوماسية ، وطالبوا إيران بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معربين عن رفضهم لتصريحات بعض المسئولين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد الوزراء على ضرورة الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة دول (٥ + ١) في يوليو ٢٠١٥م، بشأن برنامج إيران النووي. مشددين على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة لكل المواقع النووية بما فيها العسكرية، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقا للاتفاق. وأكدوا على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (يوليو ٢٠١٥م) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى.

وفي الشأن السوري أعرب الوزراء عن أملهم في أن تفضي المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة حول هذا الملف، الى إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع في سوريا ، وأكدوا على مواقفهم الثابتة في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية ، وشددوا على ضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملة إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية ، مرحبين بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ بشأن حل الأزمة السورية الذي يمثل خارطة طريق لحل الأزمة السورية على أساس مرجعيات مؤتمر جنيف (١) المنعقد في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري بكافة مكوناته، ويضمن الحفاظ على مؤسسات الدولة ومن خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم. مشددين على ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لوضع آلية رقابة دولية تفرض على جميع الأطراف الالتزام بوقف اطلاق النار ومنع استهداف المدنيين بالغارات والقصف العشوائي. مشيدين بدور المملكة العربية السعودية في استضافة مؤتمر المعارضة السورية، دعما منها لإيجاد حل سياسي يضمن وحدة الأراضي السورية، وكذلك بدور المملكة الأردنية الهاشمية للمساعدة في إيجاد فهم مشترك داخل الفريق الدولي لدعم سوريا للأفراد والجماعات الذين يمكن أن يحددوا بوصفهم إرهابيين لغرض تحديد الجماعات الارهابية.

ودعا الوزراء المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته بدعم اللاجئين السوريين، وتفعيل مبدأ مشاركة الأعباء وعودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم، ونوهوا بالجهود الحثيثة والمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق جراء ما يتعرض له من قتل وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، مؤكدين على أن الأشقاء السوريين يعاملون كمقيمين في دول المجلس، ويتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية والتعليم والعمل وفقا لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس، كما نوهوا بالدور الريادي وبالدعم الكبير الذي قدمته دولهم للأشقاء السوريين واللاجئين في الأردن ولبنان وغيرها من الدول، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظمات الإغاثة الإنسانية والدولية ، مرحبين بنتائج المؤتمر الثالث لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي عقد بدولة الكويت في مارس ٢٠١٥م ، والمؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا والمنعقد في بريطانيا في فبراير ٢٠١٦م ، داعين الدول المانحة الى سرعة استكمال الوفاء بتعهداتها.

وطالب الوزراء المجتمع الدولي بضرورة دعم المملكة الأردنية الهاشمية ومساندتها لتحمل أعباء استضافة اللاجئين وتبعات الأزمة السورية وتمكينها من الاستمرار بتوفير الخدمات الانسانية، وفي هذا الشأن يدعو الوزراء المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية إلى إيجاد منهج جديد وشامل للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم الأردن، مؤكدين على أهمية تنفيذ مخرجات مؤتمر لندن (فبراير ٢٠١٦) وداعين الدول المانحة إلى سرعة استكمال الوفاء بتعهداتها.

وأكد الوزراء التزام دولهم بمواصلة جهودها لرفع المعاناة عن الشعب السوري الذي تأثرت حياته بشكل عميق جَرّاء الأزمة. وأكدوا على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ الصادر في ١٤ يوليو ٢٠١٤م بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى سوريا بشكل فوري وبدون عراقيل، مرحبين بجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في إيصال المساعدات الفورية والعاجلة التي يحتاجها الشعب السوري المحاصر في جبهات القتال، وحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين في دول الجوار، ومواصلة تقديم الدعم للأردن، الذي يتحمل عبئا كبيرا في استضافتهم، وبالرغم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الكبيرة، لم تتخل المملكة الاردنية الهاشمية عن القيام بدورها الإنساني نيابة عن المجتمع الدولي ، وأخذين بعين الاعتبار استمرار المملكة الأردنية الهاشمية بالقيام بهذا الدور، مشيدين بالدور الذي تقوم به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية ودعمهم للأردن

نبذ الإرهاب والتطرف والتأكيد على اعتبار حزب الله حزبا ارهابيا

على كافة المستويات، ودعوة المجتمع الدولي الى زيادة دعمه للمملكة الأردنية الهاشمية ماليا واقتصاديا.

وفي الشأن العراقي، شدد الوزراء على أهمية أن تكون العملية السياسية جامعة وشاملة ولا تستثني أيا من مكونات الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها عام ٢٠١٤م، تحقيقا لتطلعات الشعب العراقي الشقيق.

وأكدوا الحرص على احترام وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية ، داعين كل الأطراف الى نبذ الصراع الطائفي وتغليب المصلحة العليا للعراق وحشد الجهود لبناء جيش عراقي موحد يقوم بدوره في حماية الوطن والشعب العراقي، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره ، وشددوا على أهمية تعزيز سبل تواصل العراق وتعاونه مع أشقائه في دول مجلس التعاون ومحيطه العربي والإقليمي.

وفي الشأن اليمني أشاد الوزراء بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح ، وتحرير عدد من المحافظات اليمنية، مؤكدين الدعم والمساندة للحكومة الشرعية من أجل استعادة الدولة اليمنية وإعادة الأمن والاستقرار الى كافة المحافظات اليمنية ، والالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، وشددوا على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض ، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أشادوا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة اليمنية ، والجهود الإنسانية التي قامت بها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق ، منوهين بالدور الإنساني الفاعل الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص ، داعين المجتمع الدولي الى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

كما أعرب الوزراء عن استنكارهم لانتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح بحق المدنيين وممارستها غير المسؤولة لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية الى كافة أنحاء اليمن.

وجدد الوزراء تأكيد دعمهم لمبادرة الحكم الذاتي، الجدية وذات المصداقية، التي تقدمت بها المملكة المغربية، كأساس لأي حل تفاوضي لإنهاء النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وفي الشأن الليبي، أشاد الوزراء بالمجهودات الدؤوبة البناءة التي بذلتها المملكة المغربية لتمكين الفرقاء الليبيين من التوصل إلى اتفاق الصخيرات التاريخي، ورحبوا بإعلان المجلس الرئاسي الليبي التوصل الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني المصغرة برئاسة معالي السيد فايز السراج، معربين عن الأمل في أن تتوصل الاطراف الليبية الى اتفاق بشأن هذه الحكومة وأن يتم اعتمادها في أقرب وقت، من مجلس النواب المعترف به دوليا، ضمانا لاستقرار ليبيا واستتباب الأمن فيها والمحافظة على وحدتها الوطنية، ومطالبين جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لليبيا وشعبها الشقيق.

كما أكدوا دعمهم الكامل للحكومة الشرعية، معتبرين أمن ليبيا من أمن جميع الدول العربية، وعبروا عن تقديرهم لجهود المبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة، لما قام به من دور في إدارة الحوار السياسي الليبي، معربين عن دعمهم لمساعي خلفه، مقدرين دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في هذا الشأن. واستذكروا قرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) بشأن ليبيا، ودعوا إلى سرعة تنفيذه. كما عبروا عن قلقهم بشأن تصاعد العمليات المسلحة وأعمال العنف في ليبيا من قبل المجموعات الارهابية المسلحة، مما يزعزع الأمن والاستقرار في ليبيا ويهدد وحدتها، وأمن دول الجوار ، وعبروا عن التزامهم الكامل بسيادة واستقلال وسلامة الأراضي الليبية ووحدتها الوطنية، داعين الحكومة الليبية و مجلس النواب المنتخب إلى تبني سياسات تراعي مصالح جميع الليبيين، وتحقق تطلعاتهم في الأمن والمصالحة والرخاء الاقتصادي، وتوحيد الجهود لمواجهة الانتهاكات والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي.

وفي الختام، أكد أصحاب السمو والمعالي الوزراء أهمية استمرار التشاور والتنسيق من أجل دعم ركائز الشراكة القائمة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، تحقيقا لتطلعات شعوبهم وخدمة لمصالح الأمتين العربية و الإسلامية.

وعبر الوزراء عن شكرهم وتقديرهم للمملكة العربية السعودية على كرم الضيافة وطيب الوفادة و حسن التنظيم والإعداد المميز لهذا الاجتماع.

وكان قد عقد في الرياض أمس أعمال اجتماع المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع وزيري خارجية المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية ، برئاسة معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير .

واستهل الاجتماع بكلمة لمعالي وزير الخارجية رحب فيها بمعالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني وزير خارجية دولة قطر الشقيقة في اجتماع اليوم ، مشيدا بالدور الكبير الذي قام به معالي الدكتور خالد العطية وجهوده في هذا المجلس وزيرا للخارجية.

وقال معاليه : يأتي لقاؤنا اليوم استمراراً لاجتماعاتنا البناءة في ظل التوجيهات السامية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دولنا حفظهم الله، وذلك لبحث سبل تعزيز العلاقات التاريخية التي تربط بين بلداننا وشعوبها الشقيقة، وآليات دعم التعاون القائم بينها.

وأضاف أن استمرارية هذه اللقاءات تؤكد على الإرادة لتعزيز الروابط الراسخة بيننا، والمضي بها قدما نحو تحقيق شراكة استراتيجية متميزة، والاستفادة من إمكانياتنا المتنوعة واستثمارها في تحقيق مصالحنا وفق خطط العمل المشترك المتفق عليها لتطوير التعاون في مختلف المجالات.

وأكد معالي وزير الخارجية أن اجتماع اليوم يشكل الفرصة لمواصلة التشاور حيال القضايا التي تشهدها منطقتنا وتطوراتها المتسارعة، وتنسيق المواقف في التعامل مع هذه التحديات بكل تداعياتها وانعكاساتها على أمن المنطقة والعالم ، سائلا الله تعالى أن يُكلل أعمال هذا الاجتماع بالتوفيق والسداد.

كما عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أمسربمقر أمانة المجلس بالرياض، اجتماعًا وزاريًا مشتركا مع معالي نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية اليمنية عبدالملك المخلافي.

وألقى معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، كلمة خلال الاجتماع، رحّب فيها بأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول المجلس، وبنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بالجمهورية اليمنية، مثمنا دور هذه الاجتماعات الوزارية في تعزيز العلاقات التاريخية المتميزة التي تجمع دول المجلس والجمهورية اليمنية الشقيقة، التي تسهم في دعم سبل التعاون وتطويرها في مختلف المجالات .

وقال معاليه : " إن الاجتماع الوزاري يكتسب أهمية خاصة في ظل الجهود القائمة للتحالف لإعادة الشرعية في اليمن، والمضي قدما في العملية السياسية القائمة على مخرجات الحوار الوطني، والمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦" ، مشيراً إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانطلاقا من إدراكه بأن أمن اليمن جزءٌ لا يتجزء من أمنه واستقراره، يؤكد التزامه بمواصلة جهوده في عملية الإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق في جميع المناطق، وبذل كل ما من شأنه تعزيز التنمية والاستقرار في اليمن الشقيق .

واختتم معاليه كلمته، سائلا الله عز وجل أن يتكلل الاجتماع بالتوفيق، وأن يعيد إلى اليمن الشقيق أمنه واستقرار، ويحقق له التقدم والازدهار .